



الجمهورية العربية السورية للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الأربعاء ١٠ ذو الحجة سنة ١٣٩٦ هـ . الموافق ١ كانون الأول سنة ١٩٧٦ م . المجلد ٢٦٦٨

المفردات

صفحة

٢٧٥٦

قانون الأحوال الشخصية

قانون مؤقت رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦

٢٧٧٨

قانون معدل لقانون مؤسسة الاسكان

قانون مؤقت رقم (٦٢) لسنة ١٩٧٦

٢٧٧٩

نظام معدل لنظام السلك الدبلوماسي

نظام رقم (١٠٤) لسنة ١٩٧٦

طبعة القراء العامة الأردنية

مكتبة القراء العامة

محرم الحسين لله في سنة الممثلة لله في سنة الحاشية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٦/٩/٥

نصادق- بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ.
المؤقت وأضافته إلى قوانين الدولة على أساس عرضه على مجلس الأمة في أول اجتماع يعقد:-

قانون مؤقت رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦

قانون الاحوال الشخصية

اسم القانون وبدء العمل به

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون الأحوال الشخصية لسنة ١٩٧٦) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

(الفصل الاول في الزواج والخطبة)

المادة ٢ - الزواج عقد بين رجل وامرأة تخل له شرعا لتكون اسرة وايجاد نسل بينهما .

المادة ٣ - لا يتعقد الزواج بالخطبة ولا بالوعود ولا بقراءة الفاتحة ولا بقبض أي شيء على حساب المهر ولا بقبول الهدية .

المادة ٤ - لكل من الخاطب والمخطوبة العدول عن الخطبة :

شروط أهلية الزواج

المادة ٥ - يشترط في اهلية الزواج ان يكون الخطاب والمخطوبة عاقلين وان يتم الخطاب السنة السادسة عشرة وان تتم المخطوبة الخامسة عشرة من العمر .

عضل الولي

المادة ٦ - ١ - للقاضي عند الطلب حق تزويج البكر التي اتت الحامسة عشرة من عمرها من الكفوء في حال عضل الولي غير الاب او الجد من الاولياء بلا مشروط.

بـ— اما اذا كان عضلها من قبل الارب او الجند فلا ينظر في طلبها الا اذا كانت امت ثمانية عشر عاما
وكان العض بلا سبب مشروع.

المادة ٧ - يمنع اجراء العقد على امرأة لم تكمل ثمانى عشرة سنة اذا كان خاطبها يكبرها باكثر من عشرين عاما الا بعد ان يتحقق القاضى رضاهما واختيارها وان مصلحتها متوفرة في ذلك .

زواج المجنون والمعتوه

المادة ٨٨ - لا يُلغى أن ياذن بزواج من به جنون او عنه اذا ثبت بتقرير طبي ان في زواجه مصلحة له.

(الفصل الثاني/ولاية الزواج)

الولي في الزواج

المادة ٩ - الولي في الزواج هو العصة بنفسه على الترتيب المنصوص عاؤه في القول الراجع من مذهب أبي حنيفة.

شروط أهلية الولي

المادة ١٠ — يشترط في الولي ان يكون عاقلا بالغاً وان يكون مسلماً اذا كانت المخطوبة مسلمة .

المادة ١١ - رضاء أحد الأولياء بالخاطب يسقط اعتراض الآخرين إذا كانوا متساوين في الدرجة ورضاء الولي لا بعد عند غياب الولي الأقرب يسقط حتى اعتراض الولي الغائب ورضاء الولي دلالة كرضائه صراحة .

المادة ١٢- إذا غاب الولي الأقرب وكان في انتظاره تقويت لمصلحة المخطوبة انتقل حق الولاية إلى من يليه فإذا تعدل اخذ رأي من يليه في الحال أو لم يوجد انتقل حق الولاية إلى القاضي.

زواج الثيب بلا ولي

المادة ١٣ - لا تشترط موافقة الولي في زواج المرأة الثيب العاقلة المتجاوزة من العمر ثمانية عشر عاما .

(الفصل الثالث/ عقد الزواج)

انعقاد الزواج

المادة ١٤ - ينعقد الزواج بإيجاب وقبول من الخاطبين أو وكيليهما في مجلس العقد .

المادة ١٥ - يكون الإيجاب والقبول بالالفاظ الصريحة كالإلتكاح والتزويج وللعاجز عنهما بإشارته المعلومة .

شروط انعقاد الزواج صحيحا

المادة ١٦ - يشترط في صحة عقد الزواج حضور شاهدين رجلين أو رجل وامرأتين مسلمين (إذا كان الزوجان مسلمين) عاقلين بالغين سامعين الإيجاب والقبول فاهمين المقصود بهما وتجاوز شهادة أصول الخاطب والمخطوبة وفروعهما على العقد .

وجوب تسجيل العقد

المادة ١٧. - أ - يجب على الخاطب مراجعة القاضي أو نائبه لأجراء العقد.

ب - يجري عقد الزواج من مأذون القاضي بموجب وثيقة رسمية وللقاضي بحكم وظيفته - في الحالات الاستثنائية أن يتولى ذلك بنفسه باذن من قاضي القضاة .

ج - وإذا جرى الزواج بدون وثيقة رسمية فيعاقب كل من العاقد والزوجين والشهود بالعقوبة المنصوص عليها في قانون العقوبات الاردني وبغرامة على كل منهم لا تزيد عن مائة دينار .

د- وكل مأذون لا يسجل العقد في الوثيقة الرسمية بعد استيفاء الرسم يعاقب بالعقوبتين المشار إليهما في الفقرة السابقة مع العزل من الوظيفة.

٨ - يعين القاضي الشرعي مأذون عقود الزواج بموافقة قاضي القضاة ولقاضي القضاة إصدار التعليمات التي يراها لتنظيم أعمال المأذونين .

كتاب في الفقه

تسجيل الزواج والطلاق

ح - يتولى قناصل المملكة الأردنية الهاشمية المسلمون في خارج المملكة اجراء عقود الزواج وممايع تقرير الطلاق للرعايا الاردنيين الموجودين في خارج المملكة وتسجيل هذه الوثائق في سجلاتها الخاصة .
ط - تشمل كلمة القنصل وزراء المملكة الأردنية الهاشمية المفوضين والقائمين بأعمال هذه المفوضيات ومستشاريها او من يقوم مقامهم .

المادة ١٨ - لا ينعقد الزواج المضاف الى المستقبل ولا الملحق على شرط غير متحقق .

المادة ١٩ - اذا اشترط في العقد شرط نافع لاحد الطرفين ولم يكن منافيا لمقاصد الزواج ولم يلتزم فيه بما هو محظور شرعا وسجل في وثيقة العقد وجبت مراعاته وفقا لما يلي :-

١ - اذا اشترطت الزوجة على زوجها شرطا تتحقق لها به مصلحة غير محظورة شرعا ولا يمس حق الغير كأن تشترط عليه ان لا يخرجها من بلدها او ان لا يتزوج عليها او ان يجعل امرها بيدها تطلق نفسها اذا شاءت او ان يسكنها في بلد معين كان الشرط صحيحا وملزما فان لم يف به الزوج فسخ العقد بطلب الزوجة ولها مطالبة بسائر حقوقها الزوجية .

٢ - اذا اشترط الزوج على زوجته شرطا تتحقق له به مصلحة غير محظورة شرعا ولا يمس حق الغير كأن يشترط عليها ان لا تعمل خارج البيت او ان تسكن معه في البلد الذي يعمل هو فيه كـ ان الشرط صحيحا وملزما فان لم تف به الزوجة فسخ النكاح بطلب من الزوج واعفي من مهرها المؤجل ومن نفقة عدتها .

٣ - اما اذا قيد العقد بشرط ينافي مقاصده او يلتزم فيه بما هو محظور شرعا كأن يشترط احسد الزوجين على الاخر ان لا يسكنه او ان لا يماشره معاشره الا الزواج او ان يشرب الخمر او ان يقاطع احد والديه كان الشرط باطلا والعقد صحيحا .

(الفصل الرابع / الكفاءة)

شروط الكفاءة

المادة ٢٠ - يشترط في لزوم الزواج ان يكون الرجل كفوءاً للمرأة في المال وهي ان يكون الزوج قادراً على المهر المعجل ونفقة الزوجة وتراعى الكفاءة عند العقد فاذا زالت بعده فلا يؤثر ذلك في الزواج .

علم العلم بالكفاءة

المادة ٢١ - اذا زوج الولي البكر او الثيب برضاها لرجل لا يعلمان كلاهما كفاءته ثم تبين انه غير كفوء فلا يبقى لاحد منهما حق الاعتراض اما اذا اشترطت الكفاءة حين العقد او اخبر الزوج الله كفوء ثم تبين انه غير كفوء فلكل من الزوجة والولي مراجعة القاضي لفسخ الزواج اما اذا كان كفوءا حين الخصومة فلا يحق لاحد طلب الفسخ .

انكار الكبيرة / وجود الولي

المادة ٢٢ - اذا نفى البكر او الثيب التي بلغت الثامنة عشرة من عمرها وجود ولي لها وزوجت نفسها من آخر ثم ظهر لها ولي ينظر ، فاذا زوجت نفسها من كفوء ازم العقد ولو كان المهر دون مهر المثل ، وان زوجت نفسها من غير كفوء فالولي مراجعة القاضي بطلب فسخ النكاح .

علم الكفاءة يوجب الفسخ قبل الحمل لا بعده

المادة ٢٣ - للقاضي عند الطلب فسخ الزواج بسبب عدم كفاءة الزوج ما لم تحمل الزوجة من فراشه اما بعد الحمل فلا يفسخ الزواج .

(الفصل الخامس / المحرمات)

تأييد الحرمة بالنسب

المادة ٢٤ - يحرم على التأييد تزوج الرجل بامرأة من ذوات رحم محرم منه وهن اربعة :-

- ١ - امه وجداته .
- ٢ - بناته وحفيداته وان نزلن .
- ٣ - اخواته وبنات اخوته وبناتهن وان نزلن .
- ٤ - عماته وخالاته .

تأييد الحرمة بالمصاهرة

المادة ٢٥ - يحرم على التأييد تزوج الرجل بامرأة بينه وبينها مصاهرة وهي على اربعة اصناف :

- ١ - زوجات اولاد الرجل وزوجات احفاده .
- ٢ - ام زوجته وجداتها مط لقا .
- ٣ - زوجات ابى الرجل وزوجات اجداده .
- ٤ - ربائبه اي بنات زوجته وبنات اولاد زوجته .

ويشترط في الصنف الرابع النكاح بالزواج :

تأييد الحرمة بالرضاع

المادة ٢٦ - يحرم على التأييد من الرضاع ما يحرم من النسب الا ما استثنى بما هو مبين في مذهب الامام ابي حنيفة :

المحرمات مؤقتا

المادة ٢٧ - يحرم العقد على زوجة اخر او معتدته .

المادة ٢٨ - يحرم على كل من له اربع زوجات او معتدات ان يعقد زواجه على امرأة اخرى قبل ان يطلق احداهن .

المادة ٢٩ - يحرم على الرجل ان يعقد زواجه بامرأة اخرى قبل ان يطلق احداهن .

المحرمات بالنسب الطلاق البائن بينونة كبرى

المادة ٣٠ - يحرم على من طلق زوجته ثلاث من المرات في ثلاثة مجالس ان يتزوج بها الا اذا انقضت عدتها من زوج اخر دخل بها .

حرمة الجمع بين امرأتين

المادة ٣١ - يحرم الجمع بين امرأتين بينهما حرمة النسب أو الرضاع بحيث لو فرضت واحدة منهما ذكرا لم يجوز نكاحها من الاخرى .

هكذا من العمل

(الفصل السادس / أنواع الزواج)

الزواج الصحيح

المادة ٣٢ - يكون عقد الزواج صحيحا وتترتب عليه آثاره اذا توفرت فيه اركانها ومآثر شروطه .

الزواج الباطل

المادة ٣٣ - يكون الزواج باطلا في الحالات التالية :-

- ١ - تزوج المسلم بغير المسلم .
- ٢ - تزوج المسلم بامرأة غير كتابية .
- ٣ - تزوج الرجل بامرأة ذات رحم محرم منه ومن الاصناف الملبنة في المواد (٢٣ و ٢٤ و ٢٥) من هذا القانون

الزواج الفاسد

المادة ٣٤ - يكون الزواج فاسدا في الحالات التالية :-

- ١ - اذا كان الطرفان او احدهما غير حائز على شروط الاهلية حين العقد .
- ٢ - اذا عقد الزواج بلا شهود .
- ٣ - اذا عقد الزواج بالاكراه .
- ٤ - اذا كان شهود العقد غير حائزين للاوصاف المطلوبة شرعا .
- ٥ - اذا عقد الزواج على احدى المرأتين الممنوع الجمع بينهما بسبب حرمة النسب او الرضاع .
- ٦ - زواج المتعة ، والزواج المؤقت .

(الفصل السابع / احكام الزواج)

لزوم المهر والنفقة والميراث

وقد لا

المادة ٣٥ - اذا وقع العقد صحيحا لزم به للزوجة على الزوج المهر والنفقة ويثبت بينهما حق التوارث .

المسكن

المادة ٣٦ - يهيم الزوج المسكن المحتوي على اللوازم الشرعية حسب حاله وفي محل اقامته وعليه وجوب الاقامة في مسكن الزوج

المادة ٣٧ - على الزوجة بعد قبض مهرها المعجل الطاعة والاقامة في مسكن زوجها الفرعي والانتقال معه الى اية جهة ارادها الزوج ولو خارج المملكة بشرط ان يكون مأمونا على ذلك ولا يكون في وثيقة العقد شرط يقتضي غير ذلك واذا امتنعت عن الطاعة يسقط حقها في النفقة والزوج انه كذا

انفراد الزوجة بمسكن الزوج

المادة ٣٨ - ليس للزوج ان يسكن اهله واقاربه او ولده المهرجمة بدون رضاه زوجته في المسكن الذي هيأ له ويستثنى من ذلك ابواه الفقيران المساكين الذين لا نفقة لهم الا اتفاق عليهما استقلالا وتعين وجودهما معه دون ان يحول ذلك من المعاشرة الزوجية كذا انه ليس للزوجة ان تسكن معها اولادها من غيره او اقاربها بدون رضاه زوجها .

المعاشرة بالمعروف

المادة ٣٩ - على الزوج ان يحسن معاشرته زوجته وان يعاملها بالمعروف وعلى المرأة ان تطيع زوجها في الامور المباحة.

منع اسكان الضرائر في دار واحدة

المادة ٤٠ - على من له اكثر من زوجة ان يعدل ويساوي بينهما في المعاملة وليس له اسكانهن في دار واحدة الا برضاهن .

حكم الزواج الباطل

المادة ٤١ - الزواج الباطل سواء وقع به دخول او لم يقع به دخول لا يفيد حكما اصلا وبناء على ذلك لا تثبت به بين الزوجين احكام الزواج الصحيح كالنفقة والنسب والعدة وحرمة المصاهرة والارث .

حكم الزواج الفاسد

المادة ٤٢ - الزواج الفاسد الذي لم يقع به دخول لا يفيد حكما اصلا اما اذا وقع به دخول فيلزم به المهر والعدة ويثبت النسب وحرمة المصاهرة ولا تلزم بقية الاحكام كالارث والنفقة قبل التفريق او بعده .

بقاء الزوجين على الزواج الباطل والفاسد ممنوع

المادة ٤٣ - بقاء الزوجين على الزواج الباطل او الفاسد ممنوع فاذا لم يفترقا يفرق القاضي بينهما عند ثبوت ذلك بالحكمة باسم الحق العام الشرعي ولا تسمع دعوى فساد الزواج بسبب صغر السن اذا ولدت الزوجة او كانت حاملا او كان الطرفان حين اقامة الدعوى حائزين على شروط الاهلية .

(الفصل الثامن / المهر)

المهر المسمى ومهر المثل

المادة ٤٤ - المهر مهران مهر مسمى وهو الذي يسميه الطرفان حين العقد قليلا كان او كثيرا ومهر المثل وهو مهر مثل الزوجة واقربائها من اقارب ابيها واذا لم يوجد لها امثال من قبل ابيها فمن مثيلاتها واقربائها من اهل بلدتها .

تعجيل المهر وتأجيله

المادة ٤٥ - يجوز تعجيل المهر المسمى وتأجيله كله او بعضه على ان يؤيد ذلك بوثيقة خطية واذا لم يصرح بالتأجيل يعتبر المهر معجلا .

سقوط الاجل بوفاة الزوج

المادة ٤٦ - اذا عينت مدة للمهر المؤجل فليس للزوجة المطالبة به قبل حلول الاجل ولو وقع الطلاق اما اذا توفي الزوج فيسقط الاجل ويشترط في الاجل انه اذا كان مجهولا فالحقة مثل الى الميسرة او الى حين الطلب او الى حين الزفاف فالاجل غير صحيح ويكون المهر معجلا واذا لم يكن الاجل معينا اعتبر المهر مؤجلا الى وقوع الطلاق او وفاة احد الزوجين .

هذه من الأعمال

الاجل المعين

المادة ٤٧ - اذا تسلمت الزوجة المهر المعجل وتوابعه او رضيت بتأجيل المهر او التوابع كله او بعضه الى اجل معين فليس لها حق الامتناع عن الطاعة ولا يمنعها ذلك من المطالبة بحقوقها .

لزوم المهر المسمى بالعقد

المادة ٤٨ - اذا سمي مهر في العقد الصحيح لزم ادائه كاملا بوفاة احد الزوجين او بالطلاق بعد الخلوة الصحيحة اما اذا وقع الطلاق قبل الوطء والخلوة الصحيحة لزم نصف المهر المسمى .

سقوط المهر

المادة ٤٩ - اذا وقع الافتراق يطلب من الزوجة بسبب وجود عيب او علة في الزوج او طلب الولي التفريق بسبب عدم الكفاية وكان ذلك قبل الدخول والخلوة الصحيحة يسقط المهر كله .
المادة ٥٠ - اذا نسخ العقد قبل الدخول والخلوة فللزوج استرداد ما دفع من المهر .

الفرقة الموجبة لسقوط نصف المهر

المادة ٥١ - الفرقة التي يجب نصف المهر المسمى بوقوعها قبل الوطء حقيقة او حكما هي الفرقة التي جاءت من قبل الزوج سواء كانت طلاقا او فسخا كالفرقة بالايلاء واللعان والعتة والردة وبإبائه الاسلام اذا اسلمت زوجته وبفعله ما يوجب حرمة المصاهرة .

سقوط المهر كله

المادة ٥٢ - يسقط المهر كله اذا جاءت الفرقة من قبل الزوجة كردتها أو إبائها الاسلام اذا اسلم زوجها وكانت غير كتابية او بفعله ما يوجب حرمة المصاهرة بفرع زوجها او باصله وان قبضت شيئا من المهر ترده .

سقوط حق الزوجة في المهر حين الفسخ

المادة ٥٣ - يسقط حق الزوجة في المهر اذا نسخ العقد بطلب من الزوج لعيب او لعل في الزوجة قبل الوطء وللزوج ان يرجع عليها بما دفع من المهر .

لزوم مهر المثل

المادة ٥٤ - اذا لم يسم المهر في العقد الصحيح او تزوجها على انه لا مهر لها او سمي المهر وكانت التسمية فاسدة يلزم مهر المثل .

وجوب المنة

المادة ٥٥ - اذا وقع الطلاق قبل تسمية المهر وقبل الدخول والخلوة الصحيحة فعندئذ يجب المنة والمنعة تعيين حسب العرف والعادة بحسب حال الزوج على ان لا تزيد عن نصف مهر المثل .

المادة ٥٦ - اذا وقع الافتراق بعد الدخول في العقد الفاسد ينظر فان كان المهر قد سمي يلزم الاقل من المهرين المسمى والمثل وان كان المهر لم يسم او كانت التسمية فاسدة يلزم مهر المثل بالغاً ما بلغ اما اذا وقع الافتراق قبل الدخول فلا يلزم المهر اصلا .

الاختلاف في تسمية المهر

المادة ٥٧ - اذا وقع خلاف في تسمية المهر ولم تثبت التسمية يلزم مهر المثل ولكن اذا كان الذي ادعى التسمية هي الزوجة فالمهر يجب ان لا يتجاوز المقدار الذي ادعته اما اذا كان المدعي هو الزوج فالمهر لا يكون دون المقدار الذي ادعاه .

المادة ٥٨ - اذا اختلف الزوجان في مقدار المهر المسمى فالبينة على الزوجة فان عجزت كان القول للزوج بيمينه الا اذا ادعى ما لا يصلح ان يكون مهرا للمثله عرفا فيحكم بمهر المثل وكذلك الحكم عند الاختلاف بين احد الزوجين وورثة الآخر او بين ورثتهما .

لا تسمع دعوى المهر اذا خالفتالوثيقة الا بموجب سند

المادة ٥٩ - عند اختلاف الزوجين في المهر الذي جرى عليه العقد لا تسمع الدعوى اذا خالفت وثيقة العقد اعتبرة ما لم يكن هناك سند كتابي يتضمن اتفاقهما حين الزواج على مهر آخر غير ما ذكر في الوثيقة .

الزواج في مرض الموت وطلب المهر

المادة ٦٠ - اذا تزوج احد في مرض موته ينظر فان كان المهر المسمى مساويا لمهر مثل الزوجة تأخله الزوجة من تركته الزوج وان كان زائدا عليه يجري في الزيادة حكم الوصية .

المهر حسب الزوجة

المادة ٦١ - لمهر مال الزوجة فلا يجبر على عمل الجهاز منه .

المادة ٦٢ - لا يجوز لابوي الزوجة او احد اقاربها ان يأخذ من الزوج دراهم او اي شيء آخر مقابل تزويجها او تسليمها له وللزوج استرداد ما اخذ منه عينا ان كان قائما او قيمته ان كان هالكا .

الزيادة في المهر والخط منه

المادة ٦٣ - للزوج الزيادة في المهر بعد العقد وللمرأة الخط منه اذا كان كاملي اهلية التصرف ويلحق ذلك بأصل العقد اذا قبل به الطرف الآخر في مجلس الزيادة او الخط منه .

للأب والجدة لأب قبض مهر البكر

المادة ٦٤ - ينقل على البكر ولو كانت كاملة لإهلية قبض وليها مهرها ان كان ابا او جدا لا بد لهم منه الزوج عن الدفع اليه

استرداد ما دفع من المهر قبيل العقد

المادة ٦٥ - اذا امتنعت المخطوبة او نكس الخاطب او توفي أحدهما قبل عقد النكاح فان كان ما دفع على حساب المهر موجودا استرده عينا وان كان لقد بالتصرف فيه او تلف استرد قيمته ان كان عرضا ومثله ان كان نقدا اما الاشياء الاخرى التي اعطاها أحدهما للآخر على سبيل الهدية فتعبري عليها احكام الهبة .

هكذا من الأصول

(الفصل التاسع / نفقة الزوجة)

انواع النفقة الزوجية

المادة ٦٦ - أ - نفقة الزوجة تشمل الطعام والكسوة والسكنى والطبيب بالقدر المعروف وخدمة الزوجة التي يكون لامثالها خدم .

ب - يلزم الزوج بدفع النفقة الى زوجته اذا امتنع عن الاتفاق عليها او ثبت تقصيره .

لزوم النفقة

المادة ٦٧ - تجب النفقة للزوجة على الزوج ولو مع اختلاف الدين من حين العقد الصحيح واول كانت مقبلة في بيت اهلها الا اذا طالها بالنفلة وامتنعت بغير حق شرعي ولها حق الامتناع عند عدم دفع الزوج لها مهرها المعجل او عدم نهيتها مسكنا شرعيا لها .

المادة ٦٨ - لا نفقة للزوجة التي تعمل خارج البيت بدون موافقة الزوج .

لا نفقة مع النشوز

المادة ٦٩ - اذا نشزت الزوجة فلا نفقة لها والناشز هي التي تركت بيت الزوجية بلا مسوغ شرعي او تمتنع الزوج من الدخول الى بيتها قبل طلبها النفقة الى بيت آخر ويعتبر من المسوغات المشروعة لخروجها من المسكن ايلاء الزوج لها بالضرب او سوء المعاشرة .

فرض النفقة حسب حال الزوج

المادة ٧٠ - تفرض نفقة الزوجة بحسب حال الزوج يسرا وعسرا ويجوز زيادتها ونقصها تبعاً لحالته على ان لا تقل عن الحد الأدنى من القوت والكسوة الضروريين للزوجة وتلزم النفقة اما بتراضي الزوجين على قدر معين او بحكم القاضي وتسقط نفقة المدة التي سبقت التراضي او الطلب من القاضي .

عدم سماع الدعوى بتعديل النفقة

المادة ٧١ - لا تسع الدعوى الزيادة او النقص في النفقة المفروضة قبل مضي ستة اشهر على فرضها مالم تحدث طواري استثنائية كارتفاع الاسعار .

المادة ٧٢ - النفقة تكون معجلة بالتعجيل واذا حدثت وفاة او طلاق بعد استيفاء الزوجة لها فلا يجوز استردادها .

فرض النفقة على الزوج

المادة ٧٣ - اذا امتنع الزوج الحاضر عن الاتفاق على زوجته وطلبت الزوجة النفقة بقدر القاضي نفقتها اعتباراً من يوم الطلب ويأمر بدفعها سلفاً للأيام التي يعينها .

تكون النفقة ديناً بلمة الزوج عند العجز عن دفعها

المادة ٧٤ - اذا عجز الزوج عن الاتفاق على زوجته وطلبت الزوجة نفقة لها يقدرها القاضي من يوم الطلب على ان تكون ديناً في ذمته ويأذن للزوجة ان تستدين على حساب الزوج .

فرض النفقة على غير الزوج

المادة ٧٥ - اذا حكم للزوجة بنفقة على الزوج وتعلل بمحصلتها منه يلزم بالنفقة من يجب عليه نفقتها فيما لو فرضت غير ذات زوج ويكون له حق الرجوع بها على الزوج .

في غياب الزوج تحلف البين وتقام البينة

المادة ٧٦ - اذا تغيب الزوج وترك زوجته بلا نفقة او سافر الى محل قريب او بعيد او فقد يقدر القاضي نفقتها من يوم الطلب بناء على البينة التي تقيمها الزوجة على قيام الزوجية بينها بعد ان يحلفها البين على ان زوجها لم يترك لها نفقة وعلى انها ليست ناشزة ولا مطلقة انقضت عدتها .

فرض النفقة للزوجة في اموال زوجها الغائب

المادة ٧٧ - يفرض القاضي من حين الطلب نفقة للزوجة الغائب في ماله منقولا او غير منقول او على مدنيه او على مودعه المقرين بالمال والزوجة او المنكرين لها او لاحدهما بعد اثبات مواقع انكاره بالبينة الشرعية وبعد تحليفها في جميع الحالات البين الشرعية السابقة .

اجرة القابلة والطبيب وثمان الملاج على الزوج

المادة ٧٨ - اجرة القابلة والطبيب الذي يستحضر لاجل الولادة عند الحاجة اليه وثمان الملاج والنفقات التي تستلزمها الولادة على الزوج بالقدر المعروف حسب حاله سواء كانت الزوجية قائمة او غير قائمة .

نفقة المدة - مدة على الزوج

المادة ٧٩ - تجب على الزوج نفقة ممتدته من طلاق او تفريق او فسخ .

نفقة المدة كنفقة الزوجية

المادة ٨٠ - نفقة المدة كنفقة الزوجية ويحكم بها من تاريخ وجوب المدة اذا لم يكن للمطلقة نفقة زوجية مفروضة فاذا كان لها نفقة فانها تمتد الى انتهاء المدة على ان لا تزيد مدة المدة عن سنة والمطلقة المطالبة بها عند تبليغها وثيقة الطلاق فاذا بلغت الطلاق قبل انقضاء المدة بشهر على الاقل ولم تطالب بها حتى انقضت عدتها يسقط حقها في النفقة .

لا نفقة للمعدة حال نشوزها

المادة ٨١ - ليس للمطلقة في نشوزها نفقة عدة .

نفقات التجهيز والتكفين على الزوج

المادة ٨٢ - على الزوج نفقات تجهيز وتكفين زوجته بعد موتها .

(الفصل العاشر / احكام عامة في الطلاق)

اهلية الزوج للطلاق

المادة ٨٣ - يكون الزوج اهلا للطلاق اذا كان مكلفا .

المادة ٨٤ - محل الطلاق المرأة المعقود عليها بزواج صحيح .

هكذا من الأصول

تعدد الطلاق

المادة ٨٥ - يملك الزوج على زوجته ثلاث طلاقات متفرقات في ثلاثة مجالس .

يقع الطلاق باللفظ والكتابة والاشارة

المادة ٨٦ - يقع الطلاق باللفظ او الكتابة ويقع من العاجز عنها باشارته المعلومة .

المادة ٨٧ - للزوج ان يوكل غيره بالتطبيق وان يفوض الزوجة بتطبيق نفسها على ان يكون ذلك بمسند خطي .

المادة ٨٨ - ١ - لا يقع طلاق السكران ولا المدهوش ولا المكره ولا المعتوه ولا المغنى عليه ولا التام .

ب - المدهوش هو الذي فقد تمييزه من غضب او واه او غيرهما فلا يدري ما يقول .

المادة ٨٩ - لا يقع الطلاق غير المنجز اذا قصد به الحمل على فعل شيء او تركه .

المادة ٩٠ - الطلاق المقترون بالعدد لفظا او اشارة والطلاق المكرر في مجلس واحد لا يقع بهما الا طلاق واحدة .

المادة ٩١ - اذا طلق الزوج زوجته لدى القاضي طائعا مختارا وهو في حالة معتبرة شرعا او اقر بالطلاق وهو بذلك الحالة فلا تسمع منه الدعوى بخلاف ذلك .

المادة ٩٢ - البين بلفظ ، علي الطلاق وعلي الحرام وامثالها لا يقع الطلاق بها ما لم تتضمن صيغة الطلاق مخاطبة الزوجة او اضافته اليها .

المادة ٩٣ - الرجعة الصحيحة تكون في اثناء العدة بعد الطلاق الاول والثاني واما الطلاق الثالث فتنتج به البيونة الكبرى .

المادة ٩٤ - كل طلاق يقع رجعا الا المكل للثلاث والطلاق قبل الدخول والطلاق على مال والطلاق الذي نص على انه بائن في هذا القانون .

المادة ٩٥ - يقع الطلاق بالالفاظ الصريحة وما اشتر استعمله فيه عرفا دون الحاجة الى نية ويقع بالالفاظ الكتابية وهي التي تحتمل معنى الطلاق وغيره بالنية .

المادة ٩٦ - تعليق الطلاق بالشرط صحيح وكذا اضافته الى المستقبل ورجوع الزوج عن الطلاق المعلق والمضاف لزمان مستقبل غير مقبول .

المادة ٩٧ - الطلاق الرجعي لا يزيل الزوجية في الحال وللزوج حق مراجعة زوجته اثناء العدة قولاً او فعلاً وهذا الحق لا يسقط بالاسقاط ولا تنقطف الرجعة على رضاء الزوجة ولا يلزم بها مهر جديد .

المادة ٩٨ - الطلاق البائن المنصوص عليه في المادة (٩٣) من هذا القانون يزيل الزوجية في الحال .

المادة ٩٩ - اذا كان الطلاق بائنا بطلقة واحدة او بطلقتين فلا مانع من تجديد النكاح بعده برضاء الطرفين .

المادة ١٠٠ - تزول البيونة الكبرى بتزوج المبانة التي انقضت عدتها زوجها آخر لا يقصد التحليل ويشترط دخوله بها وبعد طلاقها منه وانقضاء عدتها محل للاول .

المادة ١٠١ - يجب على الزوج ان يسجل طلاقه امام القاضي واذا طلق زوجته خارج المحكمة ولم يسجله فعليه ان يراجع المحكمة الشرعية لتسجيل الطلاق خلال خمسة عشر يوما وكل من تخلف عن ذلك يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في قانون العقوبات الاردني وعلى المحكمة ان تقوم بتبليغ الطلاق الغيابي للزوجة خلال اسبوع من تسجيله .

الفصل الحادي عشر / المخالعة

المادة ١٠٢ - ١ - يشترط لصحة المخالعة ان يكون الزوج اهلا لايقاع الطلاق والمرأة محلا له .

ب - المرأة التي لم تبلغ سن الرشد اذا اختلعت لا تلتزم ببذل الخلع الا بموافقة ولي المال .

ج - اذا بطل البذل وقع الطلاق رجعا ولا يجب للزوج على زوجته في مقابل هذا الطلاق البذل المتفق عليه .

المادة ١٠٣ - لكل من الطرفين الرجوع عن ايجابه في المخالعة قبل قبول الآخر .

بذل الخلع

المادة ١٠٤ - كل ما صبح الزامه شرعا صلح ان يكون بدلا في الخلع .

تصح المخالعة على المهر وغيره

المادة ١٠٥ - اذا كانت المخالعة على مال غير المهر لزم اداؤه ورئت فمة المتخالعين من كل حق يتعلق بالمهر ونفقة الزوجية .

عند عدم التسمية في المخالعة

المادة ١٠٦ - اذا لم يسم المتخالعان شيئا وقت المخالعة يريء كل منها من حقوق الاخر المتعلقة بالمهر والنفقة الزوجية .

عند نفي البذل

المادة ١٠٧ - اذا صرح المتخالعان بنفي البذل كانت المخالعة في حكم الطلاق المحض ووقعت بها طلاق رجعية .

وتسقط نفقة العدة الا بالنص عليها في المخالعة

المادة ١٠٨ - نفقة العدة لا تسقط الا اذا نص عليها صراحة في عقد المخالعة .

رجوع الزوج على الزوجة ببذل الخلع

المادة ١٠٩ - اذا اشترط في المخالعة اعفاء الزوج من اجرة ارضاع الولد او حضائنه او اشترط امساكها له بلا اجرة مدة معلومة او اتفاقها عليه فتزوجت او تركت الولد او ماتت يرجع الزوج عليها بما يعادل اجرة ارضاع الولد وحضائنه ونفقته عن المدة الباقية اما اذا مات الولد فليس للاب الرجوع عليها بشيء من ذلك عن المدة الواقعة بعد الموت .

المادة ١١٠ - اذا كانت الام المخالعة معسرة وقت المخالعة او اعسرت فيها بعد يجبر الاب على نفقة الولد وتكون دينها له على الام .

اشتراط بقاء الولد في المخالعة عند ابيه

المادة ١١١ - اذا اشترط الرجل في المخالعة امساك الولد عنده مدة الحضانة صححت المخالعة وبطل الشرط وكان لحاضنته الشرعية اخذه منه ويلزم ابوه نفقته فقط ان كان الولد فقيرا .

كل من اشهر

لا يحسم نفقة الصغير من الدين

المادة ١١٢ - لا يجري التقاضي بين نفقة الولد المستحقة على أبيه ودين الأب على حاضته .

الفصل الثاني عشر - التفريق

العلة المحيضة لطلب فسخ الزواج

المادة ١٠٣ - للمرأة السالبة من كل عيب يحول دون الدخول بها ان تراجع القاضي وتطلب التفريق بينها وبين زوجها اذا علمت ان فيه علة تحول دون بنائه بها كالجب والعمه والخصا ولا يسمع طلب المرأة التي فيها عيب من العيوب كالترق والقرن .

علم الزوجة بالعيب قبل عقد

المادة ١١٤ - الزوجة التي تعلم قبل عقد الزواج بعيب زوجها المانع من الدخول او التي ترضى بالزوج بعد الزواج مع العيب الموجود يسقط حق اختيارها ماعدا العلة فان الاطلاع عليها قبل الزواج لا يسقط حق الخيار .

طلب التفريق لعلة غير قابلة للزوال

المادة ١١٥ - اذا راجعت الزوجة القاضي وطلبت التفريق لوجود العيب ينظر ، فان كانت العلة غير قابلة للزوال يحكم بالتفريق بينها في الحال وان كانت قابلة للزوال كالعمه يمهل الزوج سنة من يوم تسليمها نفسها له او من وقت برء الزوج ان كان مريضا واذا مرض احد الزوجين اثناء الاجل مدة قليلة كانت او كثيرة بصورة تمنع من الدخول او غابت الزوجة فالمدة التي تمر على هذا الوجه لا تحسب من مدة الاجل لكن غيبة الزوج ايام الخيض تحسب فاذا لم تزل العلة في هذه المدة وكان الزوج غير راض بالطلاق والزوجة مصرة على طلبها يحكم القاضي بالتفريق فاذا ادعى في بدء المرافعة او في ختامها الوصول اليها ينظر فاذا كانت الزوجة ثيبا فالقول قول الزوج مع اليمين وان كانت بكرا فالقول قولها بلا يمين .

العلة في الزوج التي لا يمكن المقام معها بلا ضرر

المادة ١١٦ - اذا ظهر للزوجة قبل الدخول او بعده ان الزوج مبتلى بعمه او مرض لا يمكن الاقامة معه بلا ضرر كالجلام او البرص او السل او الزهري او طرأت مثل هذه العلل والأمراض فلها ان تراجع - مع القاضي وتطلب التفريق ، والقاضي بعد الاستماعة بأهل الخبرة والحنن ينظر فان كان لا يوجد أمل بالشفاء يحكم بالتفريق بينها في الحال وان كان يوجد أمل بالشفاء او زوال العلة يؤجل التفريق سنة واحدة فاذا لم تزل ينظر هذه المدة ولم يرضى الزوج بالطلاق واصرت الزوجة على طلبها يحكم القاضي بالتفريق أيضا اما وجود عيب كالعمى والرج في الزوج فلا يوجب التفريق .

للزوج طلب فسخ لوجود علة بالزوجة لا يمكن المقام معها

المادة ١١٧ - للزوج حق طلب فسخ عقد الزواج اذا وجد في زوجته عيبا جنسيا مانعا من الوصول اليها كالترق والقرن او مرضا منفرا بحيث لا يمكن المقام معها عليه بلا ضرر ولم يكن الزوج قد علم به قبل العقد او رضيه بعده صراحة او ضمنا .

لا تسمع من الزوج دعوى الفسخ اذا طرأت العلة على الزوجة بعد الدخول

المادة ١١٨ - العلل الطارئة على الزوجة بعد الدخول لا تسمع فيها دعوى طلب الفسخ من الزوج .

البيات العيب

المادة ١١٩ - يثبت العيب المانع من الدخول في المرأة او الرجل بتقرير من القابلة او الطبيب مؤيد بشهادتهما .

التفريق للجنون

المادة ١٢٠ - اذا جن الزوج بعد عقد النكاح وطلبت الزوجة من القاضي التفريق يؤجل التفريق لسنة فاذا لم تزل اللجنة في هذه المدة واصرت الزوجة على طلبها يحكم القاضي بالتفريق .

حق تأخير الزوجة لطلب الفسخ

المادة ١٢١ - للزوجة في الاحوال التي تعطىها حق الخيار ان تؤخر الدعوى او تركها مدة بعد اقامتها .

تجديد العقد بعد التفريق للعلة مانع من طلب التفريق

المادة ١٢٢ - اذا جدد الطرفان العقد بعد التفريق وفقا للمواد السابقة فليس لاي منهما طلب التفريق .

التفريق للغيبة والضرر

المادة ١٢٣ - اذا اثبتت الزوجة غياب زوجها عنها او هجره لها سنة فأكثر بلا عذر مقبول وكان معروف محل الاقامة جاز لزوجته ان تطلب من القاضي تطليقها باثنا اذا تضررت من بعده عنها او هجره لها ولو كان له مال تستطيع الاتفاق منه .

غياب الزوج مع امكان وصول الرسائل اليه

المادة ١٢٤ - اذا امكن وصول الرسائل الى الغائب ضرب له القاضي اجلا واعلن اليه بأنه يطلقها عليه اذا لم يحضر للاقامة معها او ينقلها اليه او يطلقها فاذا انقضى الاجل ولم يفعل ولم يبد عذرا مقبولا فرق القاضي بينهما بطلقة باثنة بعد تحليفها باليمين .

غياب الزوج بمكان معلوم وعدم امكان وصول الرسائل اليه او كان مجهول محل الاقامة

المادة ١٢٥ - اذا كان الزوج غائبا في مكان معلوم ولا يمكن وصول الرسائل اليه او كان مجهول محل الاقامة واثبتت الزوجة دعواها بالبيينة وحلفت باليمين وفق الدعوى طلق القاضي عليه بلا اعداد وضرب اجل وفي حانة عجزها عن الابات او نكولها عن اليمين رد الدعوى .

فسخ النكاح للاعسار في دفع المهر قبل الدخول

المادة ١٢٦ - اذا ثبت قبل الدخول عجز الزوج باقراره او بالبيينة عن دفع المهر المعجل كله او بعضه فللزوجة ان تطلب من القاضي فسخ الزواج والقاضي يمهله شهرا فاذا لم يدفع المهر بعد ذلك يفسخ النكاح بينهما ، اما اذا كان الزوج غائبا ولم يعلم له محل اقامة ولا مال له يمكن تحصيل المهر منه فإنه يفسخ بدون امهال .

هكذا من الأصول

التطليق للمعجز أو الامتناع عن دفع النفقة

المادة ١٢٧ - إذا امتنع الزوج عن الاتفاق على زوجته بعد الحكم عليه بنفقة فإن كان له مال يمكن تنفيذ حكم النفقة فيه نفذ الحكم عليه بالنفقة في ماله وإن لم يكن له مال ولم يقل أنه معسر أو موسر أو قال أنه موسر ولكنه أصر على عدم الاتفاق طلق عليه القاضي في الحال وإذا ادعى المعجز فإن لم يثبت طلاق عليه حالاً وإن أثبت إهماله مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ثلاثة أشهر فإن لم ينفق طلق عليه بعد ذلك .

الزوج الغائب وطلب التطليق

المادة ١٢٨ - إذا كان الزوج غائباً غيبة قريبة فإن كان له مال يمكن تنفيذ حكم النفقة فيه نفذ حكم النفقة في ماله وإن لم يكن له مال أعلر إليه القاضي وضرب له أجلاً فإن لم يرسل ما تنفق منه الزوجة على نفسها أو لم يحضر للاتفاق عليها طلق عليه القاضي بعد الأجل وإن كان بعيد الغيبة لا يسهل الوصول إليه أو كان مجهول الحال وثبت أنه لا مال له تنفق منه الزوجة طلق عليه القاضي بلا إعلار وضرب أجل وتسري أحكام هذه المادة على المسجون الذي يمسر بالنفقة .

التطليق لعدم الاتفاق يقع رجعياً

المادة ١٢٩ - تطليق القاضي لعدم الاتفاق يقع رجعياً إذا كان بعد الدخول أما إذا كان قبل الدخول فيقع بائناً وإذا كان الطلاق رجعياً فالزوج مراجعة زوجته أثناء العدة إذا أثبت بسارده بدفع نفقة ثلاثة أشهر مما تراكم لها عليه من نفقتها وباستداده الاتفاق فعلاً في أثناء العدة فإذا لم يثبت بسارده بدفع النفقة ولم يستعد للاتفاق فلا تصح الرجعة .

التطليق للسجن ثلاث سنين يقع بائناً

المادة ١٣٠ - لزوجة المحبوس المحكوم عليه نهائياً بعقوبة مقيدة للحرية مدة ثلاث سنوات فأكثر أن تطالب إلى القاضي بعد مضي سنة من تاريخ حبسه وتقييد حريته التطليق عليه بائناً ولو كان له مال تستطيع الاتفاق منه .

تفريق زوجة المفقود للضرر

المادة ١٣١ - إذا راجعت زوجة المفقود القاضي وكان زوجها الغائب قد ترك لها مالا من جنس النفقة وطلبت منه تفريقها لتضررها من بعده عنها فإذا بئس من الوقوف على خبر حياته أو مماته بعد البحث والتحري عنه يؤجل الأمر أربع سنوات من تاريخ فقده فإذا لم يمكن اخذ خبر عن الزوج المفقود وكانت مصرة على طلبها يفرق القاضي بينهما في حالة الأمن وعدم الكوارث أما إذا فقد في حالة يغلب على الظن هلاكه فيها كفقده في معركة أو اثر غارة جوية أو زلزال أو ما شابه ذلك فللقاضي التفريق بينهما بعد مضي مدة لا تقل عن سنة من تاريخ فقده وبعد البحث والتحري عليه .

التفريق للنزاع أو الشقاق

المادة ١٣٢ - إذا ظهر نزاع وشقاق بين الزوجين فلكل منهما أن يطلب التفريق إذا ادعى اضرار الآخر به قولاً أو فعلاً بحيث لا يمكن مع هذا الاضرار استمرار الحياة الزوجية .

أ - إذا كان طلب التفريق من الزوجة وثبتت اضرار الزوج بها بلل القاضي جهده في الإصلاح بينهما فإذا لم يمكن الإصلاح انذر الزوج بأن يصلح حاله معها وأجل الدعوى مدة لا تقل عن شهر فإذا لم يتم الإصلاح بينهما أحال الأمر إلى الحكيم .

ب - إذا كان المدعي هو الزوج وثبت وجود النزاع والشقاق بلل القاضي جهده في الإصلاح بينهما فإذا لم يمكن الإصلاح أجل القاضي دعواه مدة لا تقل عن شهر أملاً بالمصالحة وبعد انتهاء الأجل إذا أصر على دعواه ولم يتم الصلح أحال القاضي الأمر إلى حكيم .

ج - يشترط في الحكيم أن يكون رجلاً عديلاً قادراً على الإصلاح وأن يكون أحدهما من أهل الزوجة والآخر من أهل الزوج أن أمكن وأن لم يتيأس ذلك حكم القاضي رجلين من ذوي الخبرة والعدالة والقدرة على الإصلاح .

د - يبحث الحكمان أسباب الخلاف والنزاع بين الزوجين معهما أو مع جيرانهما أو مع أي شخص يرى الحكمان فائدة في بحثهما معه وعليهما أن يدونا تحقيقاً لهما بمحضر يوقع عليه فإذا رأيا إمكان التوفيق والإصلاح على طريقة مرضية اقراهما .

هـ - إذا عجز الحكمان عن الإصلاح وظهر لهما أن الاساءة جميعها من الزوجة قررا التفريق بينهما على العوض الذي يريانه على أن لا يقل عن المهر وإوابه وإذا كانت الاساءة كلها من الزوج قررا التفريق بينهما بطلقة بائنة على أن للزوجة أن تطالبه بسائر حقوقها الزوجية كما لو طلقها بنفسه .

و - إذا ظهر للحكيم أن الاساءة من الزوجين قررا التفريق بينهما على قسم من المهر بنسبة اساءة كل منهما وأن جهل الحال ولم يتمكن من تقدير نسبة الاساءة قررا التفريق بينهما على العوض الذي يريان إخله من أيهما .

ز - إذا حكم على الزوجة بأي عوض وكانت هي طالبة التفريق فعليها أن تؤمن دفعه قبل قرار الحكيم بالتفريق مالم يرض الزوج بتأجيله وفي حالة موافقة الزوج عن التأجيل يقرر الحكمان التفريق على البذل ويحكم القاضي بذلك أما إذا كان الزوج هو طالب التفريق وقرر الحكمان أن تدفع الزوجة عوضاً فيحكم القاضي بالتفريق والعوض وفق قرار الحكيم .

ح - إذا اختلف الحكمان حكم القاضي غيرهما أو ضم إليهما ثالثاً مرجحاً وفي الحالة الأخيرة يؤخذ بقرار الأكثرية .

ط - على الحكيم رفع التقرير إلى القاضي بالنتيجة التي توصل إليها وعلى القاضي أن يحكم بمقتضاها إذا كان موافقاً لأحكام هذه المادة .

المادة ١٣٣ - الحكم الصادر بالتفريق يتضمن الطلاق البائن .

طلاق التعسف موجب للتعويض على المطلقة

المادة ٣٤ - إذا طلق الزوج زوجته تعسفاً كأن طلقها لغير سبب معقول وطلبت من القاضي التعويض حكم لها على مطلقها بالتعويض الذي يراه مناسباً بشرط أن لا يتجاوز مقدار نفقتها عن سنة ويدفع هذا التعويض جملة أو قسماً حسب مقتضى الحال ويراعى في ذلك حالة الزوج يسراً وعسراً ولا يؤثر ذلك على باقي الحقوق الزوجية الأخرى للمطلقة بما فيها نفقة العدة .

الفصل الثالث عشر العدةمدة العدة

المادة ١٣٥ - مدة عدة المتزوجة بقصد صحيح والمفترقة عن زوجها بعد الخلوة بطلاق أو فسخ ثلاثة قروء كاملة إذا كانت غير حامل وغير بالغة سن الأياس وإذا ادعت قبل مرور ثلاثة أشهر انقضاء عدتها فلا يقبل منها ذلك .

هكذا سن الأشهر

عدم رؤية الحيض

المادة ١٣٦ - إذا لم تر المعتدة في المدة المذكورة حيضاً أو رآته مرة أو مرتين ثم انقطع ينظر ، فإذا بلغت سن الإياس تعدت ثلاثة أشهر من زمن بلوغها إليه وإن لم تكن بلغت الإياس قرّبص تسعة أشهر نعمة للسنة .

عدة اللاقي بلفن سن الإياس

المادة ١٣٧ - النساء المتزوجات بعقد صحيح والمفترقات عن أزواجهن بعد الخلوة بالطلاق أو الفسخ عدتهن ثلاثة أشهر إذا كن بلفن الإياس .

المادة ١٣٨ - أحكام المواد السابقة جارية على النساء المدخول بهن بالزواج الفاسد ثم فرقن

عدة الوفاة لغير الحوامل

المادة ١٣٩ - النساء المتزوجات بعقد صحيح عدا الحوامل منهن إذا توفي أزواجهن يترصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرة أيام سواء دخل بهن أم لا .

المادة ١٤٠ - المرأة المتزوجة بعقد صحيح إذا فارقتها زوجها بالطلاق أو الفسخ أو توفي عنها وهي حامل فعليها أن ترص إلى أن تضع حملها فإن أسقطت حملها ينظر ، فإن كان الولد مستبين الخلقة كلها أو بعضها فهو كالوضع وإن لم يكن مستبين الخلقة لعامل وفقاً للأحكام المحررة في المواد السابقة وحكم هذه المادة جار أيضاً على الحوامل المتزوجات بعقد فاسد إذا فرقن عن أزواجهن أو ما قو عنهن

مبدأ العدة

المادة ١٤١ - مبدأ العدة المذكورة في المواد السابقة وقوع الطلاق أو وقوع الفسخ أو وفاة الزوج ولو لم تكن الزوجة مطلقة على هذه الأحوال .

لزوم العدة

المادة ١٤٢ - إذا وقع الطلاق أو الفسخ قبل أن يتأكد العقد الصحيح أو الفاسد بالخلوة أو الدخول لا تلزم العدة .

وفاة الزوج في العدة

المادة ١٤٣ - إذا توفي زوج المعتدة في طلاق رجعي تنهدم عدة الطلاق وتلزمها عدة الوفاة أما إذا كانت مطلقة طلاقاً باتاً فلا تلزمها عدة الوفاة بل تكمل عدة الطلاق .

لائقة لعدة الوفاة

المادة ١٤٤ - ليس للمرأة التي توفي زوجها سواء كانت حاملاً أو غير حامل نفقة عدة .

تعتبر نفقة العدة ديناً من تاريخ الطلاق

المادة ١٤٥ - المطلقة التي تستحق النفقة تعتبر نفقة عدتها ديناً في ذمة مطلقها من تاريخ الطلاق مع مراعاة أحكام المادة (٨٠) من هذا القانون .

اعتداد المطلقة في بيت الزوجية

المادة ١٤٦ - تعدت معتدة الطلاق الرجعي والوفاة في البيت المضاف للزوجين بالسكنى قبل الفسقة وإن طلقت أو مات عنها وهي في غير مسكنها عادت إليه فوراً ولا تخرج معتدة الطلاق من بيتها إلا لضرورة وللمعتدة الوفاة الخروج لقضاء مصلحتها ولا تبث خارج بيتها وإذا اضطرت الزوجان للخروج من البيت فتنقل معتدة الطلاق إلى حيث يشاء الزوج وإذا اضطرت معتدة الوفاة إلى الخروج فتنقل إلى أقرب موضع منه .

(الفصل الرابع عشر / النسب)الحالات التي تسمع فيها دعوى النسب

المادة ١٤٧ - لا تسمع عند الإنكار دعوى النسب لولد زوجة ثبت عدم التلاقي بينها وبين زوجها من حين العقد ولا لولد زوجة آتت به بعد سنة من غيبة الزوج عنها ولا لولد المطلقة والمتوفى عنها زوجها إذا آتت به لأكثر من سنة من وقت الطلاق أو الوفاة .

نسب المولود من نكاح فاسد

المادة ١٤٨ - ولد الزوجة من زواج صحيح أو فاسد بعد الدخول أو الخلوة الصحيحة إذا ولد لسنة أشهر فأكثر من تاريخ الدخول أو الخلوة الصحيحة يثبت نسبه للزوج وإذا ولد بعد فراق لا يثبت نسبه إلا إذا جاءت به خلال سنة من تاريخ الفراق .

الأقرار بالبنوة لمجهول النسب

المادة ١٤٩ - الأقرار بالبنوة ولو في مرض الموت لمجهول النسب يثبت به النسب من المقر إذا كان فرق السن بينهما يحتمل هذه البنوة مع تصديق المقر له أن كان بالغاً وأقرار مجهول النسب بالأبوة أو الأمومة يثبت به النسب إذا صادقه المقر له وكان فرق السن بينهما يحتمل ذلك .

الفصل الخامس عشر / الرضاعالزام الأم بالرضاع ولدها

المادة ١٥٠ - تعين الأم لارضاع ولدها وتجبر على ذلك إذا لم يكن للولد ولا لآبيه مال يستأجر به مرضعة ولم توجد متبرعة أو إذا لم يجد الأب من ترضعه غير أمه أو إذا كان لا يقبل لئدي غيرها .

استئجار الأب لمرضعة

المادة ١٥١ - إذا ابت الأم ارضاع ابنها في الأحوال التي لا يتعين عليها ارضاعه فعلى الأب أن يستأجر مرضعة ترضعه عندها .

استحقاق الأم لأجرة ارضاع

المادة ١٥٢ - لا تستحق أم الصغير حال قيام الزوجية أو في عدة الطلاق الرجعي أجرة على ارضاع ولدها وتستحقها في عدة الطلاق البائن بعدها .

المادة ١٥٣ - الأم أحق بالرضاع ولدها ومقدمة على غيرها بأجرة المثل المتناسبة مع حال المكلف بنفقته ما لم تطلب أجرة أكثر ففي هذه الحالة لا يضار المكلف بالنفقة وتقرض الأجرة من تاريخ ارضاعه إلى اكمال الولد سنتين إن لم يقطع قبل ذلك .

هكذا سن العمل

الفصل السادس عشر / الحضانة

صاحب الحق في الحضانة من النساء

المادة ١٥٤ - الأم النسبية احق بحضانة ولدها وترتيبه حال قيام الزوجية وبعد الفرقة ثم بعد الام يعود الحق لمن تلي الام من النساء حسب الترتيب المنصوص عليه في مذهب الامام أبي حنيفة .

المادة ١٥٥ - يشترط في الحاضنة ان تكون بالغة عاقله امنية لا يضيع الولد عندها لانشغالها عنه قادرة على تربيته وصيانته وان لا تكون مرتدة ولا متزوجة بغير محرم للصغير وان لا تمسكه في بيت مبغضيه .

سقوط الحضانة

المادة ١٥٦ - عقد زواج الحاضنة بغير قريب محرم من المحضون يسقط حضانتها .

اختيار الاصلح للمحضون

المادة ١٥٧ - اذا تعدد اصحاب حق الحضانة الذين هم في درجة واحدة للقاضي حق اختيار الاصلح للمحضون .

عودة الحضانة

المادة ١٥٨ - يعود حق الحضانة اذا زال سبب سقوطه .

المادة ١٥٩ - اجرة الحضانة على المكلف بنفقة الصغير وتقدر بأجرة مثل الحاضنة على ان لا تزيد على قدرة المتفق .

المادة ١٦٠ - لا ينتهي حق الام اجرة للحضانة حال قيام الزوجية او في عدة الطلاق الرجعي .

المادة ١٦١ - تنتهي حضانة غير الام من النساء للصغير اذا اتمت التاسعة وللصغيرة اذا اتمت الحادية عشرة .

المادة ١٦٢ - تمتد حضانة الام التي جست نفسها على قرية وحضانة اولادها الى بلوغهم .

المادة ١٦٣ - يتساوى حق الام وحسب الاب او الجد لاب في رؤية الصغير عندما يكون في يد غيره ممن له حق حضنته .

المادة ١٦٤ - لا يؤثر سفر الولي او الحاضنة بالصغير الى بلد داخل المملكة على حقه في امساك الصغير مالم يكن لهذا السفر تأثير على رجحان مصلحة الصغير معه فان ثبت تأخير السفر على مصلحة الصغير يمنع سفر الصغير ويسلم للطرف الاخر .

المادة ١٦٥ - أ - للولي المحرم ان يضم اليه الاثنى البكر اذا كانت دون الاربعين من العمر والبيب اذا كانت غير مأمونة على نفسها ولم يقصد بالضيم الكيد والاضرار بها .

ب - اذا تمردت الاثنى المحكوم عليها بالانضمام للولي عن الانضمام اليه بغير حق فلا نفقة لها عليه .

المادة ١٦٦ - لا يسمح للحاضنة ان تسافر بالمحضون خارج المملكة الا بموافقة الولي وبعد التحقق من تأمين مصلحته .

الفصل السابع عشر / نفقة الاقارب

المادة ١٦٧ - نفقة كل انسان في ماله الا الزوجة فنفقة على زوجها .

المادة ١٦٨ - أ - اذا لم يكن للولد مال فنفقة على ابيه لا يشاركه فيها احد مالم يكن الاب فقيرا عاجزا عن النفقة والكسب لآفة بدنية او عقلية .

ب - تستمر نفقة الاولاد الى ان تتزوج الانثى التي ليست موسرة بعملها وكسبها والى ان يصل الغلام الى الحد الذي يتكسب فيه امثاله مالم يكن طالب علم .

المادة ١٦٩ - الاولاد الذين تجب نفقتهم على ابيهم الموسر يلزم بنفقة تعليمهم اضافي جميع المراحل العلمية الى ان ينال الولد اول شهادة جامعية ويشترط في الولد ان يكون ناجحا وذا اهلية للتعليم ويقدر ذلك كله بحسب حال الاب عسرا ويسرا على ان لا تقل النفقة عن مقدار الكفاية .

نفقة المعالجة

المادة ١٧٠ - ١ - الاولاد الذين تجب نفقتهم على ابيهم يلزم بنفقة علاجهم .

٢ - اذا كان الاب معسرا لا يقدر على اجرة الطبيب او العلاج او نفقة التسليم وكانت الام موسرة قادرة على ذلك تلزم بها على ان تكون ديناً على الاب ترجع بها عليه حين اليسار وكذلك اذا كان الاب غائبا يتعلم تحصيلها منه .

٣ - اذا كان الاب والام معمرين فعلى من تجب عليه النفقة عند عدم الاب نفقة المعالجة او التعليم على ان تكون ديناً على الاب يرجع المتفق بها عليه حين اليسار .

اذا كان الاب فقيرا

المادة ١٧١ - اذا كان الاب فقيرا قادرا على الكسب وكسبه لا يزيد عن حاجته او كان لا يجد كسبا يكلف بنفقة الولد من تجب عليه النفقة عند عدم الاب وتكون هذه النفقة ديناً للمتفق على الاب يرجع بها عليه اذا ايسر .

نفقة الوالدين

المادة ١٧٢ - أ - يجب على الولد الموسر ذكرا كان أو أنثى كبيرا كان او صغيرا نفقة والديه الفقيرين ولو كانوا قادرين على الكسب .

ب - اذا كان الولد فقيرا ولكنه قادر على الكسب يلزم بنفقة والديه الفقيرين واذا كان كسبه لا يزيد عن حاجته وحاجة زوجته واولاده فيلزم بضم والديه اليه واطعامهما مع عائلته .

نفقة القريب الفقير

المادة ١٧٣ - تجب نفقة الصغار الفقراء وكل كبير فقير عاجز عن الكسب بأفة بدنية او عقلية على من يرثهم من اقاربهم الموسرين بحسب حصصهم الارثية واذا كان الوارث معسرا تفرض على من يليه في الارث ويرجع بها على الوارث اذا ايسر .

بينة اليسار مقدمة على بينة الاعسار

المادة ١٧٤ - عند الاختلاف في اليسار والاعسار في دعاوي النفقات ترجح بينة اليسار الا في حالة ادعاء الاعسار الطارئ فترجح بينة مدعيه .

مبدأ فرض نفقة الاقارب

المادة ١٧٥ - تفرض نفقة الاقارب اعتبارا من تاريخ الطلب .

كل من أشعل

تحليف طالب النفقة

المادة ١٧٦ - إذا كان المفروض عليه النفقة من الأصول أو الفروع أو الأقارب غائبا أو حضر المحاكمة وتنبه قبل الاجابة عن موضوع الدعوى يحلف طالب النفقة اليمين (على انه لم يستوف النفقة سلفا)

(الفصل الثامن عشر / احكام عامة)

الحكم بموت المفقود

المادة ١٧٧ - المفقود الذي فقد في جهة معلومة ويطلب على الظن موته يحكم بموته بعد مرور اربع سنين من تاريخ فقدته مالم يكن فقدته اثر كارثة كزلزال او غارة جوية او في حالة اضطراب الامن وحدوث القوضى وماشابه ذلك فيحكم بموته بعد سنة من فقدته اما اذا فقد في جهة غير معلومة ولا يغلب على الظن هلاكه فيفوض امر المدة التي يحكم بموته فيها الى القاضي على ان تكون تلك المدة كافية في ان يغلب على الظن موته وفي كل الاحوال لا بد من التحري عليه بالوسائل التي يراها القاضي كافية للتوصل الى معرفة ما اذا كان حيا او ميتا

عدة وفاة زوجة المفقود

المادة ١٧٨ - بعد الحكم بموت المفقود بالصفة المبينة في بالمادة السابقة تعدد زوجته اعتبارا من تاريخ الحكم عدة الوفا وتقسم تركته بين ورثته الموجودين وقت الحكم .

لا ينسخ النكاح الثاني بعد الحكم بوفاة المفقود

المادة ١٧٩ - اذا تزوجت المرأة التي حكم بوفاة زوجها ثم تحققت حياة الزوج الاول لا ينسخ النكاح الثاني بعد الدخول واما قبل الدخول فيفسخ .

مشاركة الاخوة الاشقاء مع الاخوة لام في سهامهم

المادة ١٨٠ - لاولاد الام فرض السدس للواحد والثلاث للآخرين فاكثر ذكورهم واناثهم في القسمة سواء ويشتركهم الاخوة الاشقاء في الثلث اذا استغرقت الفروض التركية .

الرد على احد الزوجين

المادة ١٨١ - أ - اذا لم تستغرق الفروض التركية ولم يوجد عصبه من النسب رد الباقي على اصحاب الفروض بنسبة فروضهم .

ب - يرد باقي التركية الى احد الزوجين اذا لم يوجد احد اصحاب الفروض النسبية او احد ذوى الارحام ج - اذا لم يوجد وارث للميت ممن ذكر ترد تركته المنقولة وغير المنقولة الى وزارة الاوقاف العامة .

الوصية الواجبة

المادة ١٨٢ - اذا توفي احد وله اولاد ابن وقد مات ذلك الابن قبله او معه وجب لاحفاده هؤلاء في ثلث تركته الشرعية وصية بالمقدار والشروط التالية :-

أ - الوصية الواجبة هؤلاء الاحفاد تكون بمقدار حصص ابيهم من الميراث لهما لو كان حيا على ان لا يتجاوز ذلك ثلث التركية .

ب - لا يستحق هؤلاء الاحفاد وصية ان كانوا وارثين لاصل ابيهم جليا كان او جدلة او كان قد اوصى او اعطاهم في حياته بلا عوض مقدار ما يستحقون بهذه الوصية الواجبة فان اوصى لهم باقل من ذلك وجبت تكميلته وان اوصى لهم بأكثر كان الزائد وصية اختيارية وان اوصى لبعضهم فقط وجب للاخر بقدر نصيبه .

ج - تك - ون الوصية لاولاد الابن ولاولاد ابن الابن وان نزل واحدا كانوا او اكثر للذكر مثل حظ

الانثيين يحجب كل اصل فرعه دون فرع غيره ويأخذ كل فرع نصيب اصله فقط .

د - هذه الوصية الواجبة مقدمة على الوصايا الاختيارية في الاستيفاء من ثلث التركة .

العمل بالقول الراجح من مذهب ابي حنيفة .

المادة ١٨٣ - مالا ذكر له في هذا القانون يرجع فيه الى الراجح من مذهب ابي حنيفة .

المادة ١٨٤ - حوادث الطلاق وغيرها التي وقعت قبل صدور هذا القانون وانصل بها حكم او قرار سجل لدى القاضي الشرعي لا يشملها احكام هذا القانون اما اذا وقعت قبل صدوره ولم تقترن بحكم او قرار مسجل فتطبق عليها احكام هذا القانون ولو كانت اسباب تلك الدعاوى متحققة قبل صدوره .

المادة ١٨٥ - المراد بالسنة الواردة في هذا القانون هي السنة القمرية الهجرية .

(الفصل التاسع عشر - الغاءات)

المادة ١٨٦ - تلغى القوانين التالية :-

١ - قانون حقوق العائلة الاردني رقم (٩٢) لسنة ١٩٥١ .

٢ - اي تشريع اردني او عثماني او فلسطيني صدر قبل سن هذا القانون الى المدى الذي يتعارض فيه مع احكام هذا القانون .

المادة ١٨٧ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

الحسين بن طلال

١٩٧٦/٩/٥

وزير المالية	وزير الصحة	وزير الثقافة والاعلام	وزير التربية والتعليم	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع
سام مساعده	محمد البشير	عدنان ابو عوده	ذوقان الهنداوي	مضر بدران

وزير النقل	وزير الشؤون البلدية والقروية	وزير العمل	وزير الاشغال العامة	وزير السياحة والآثار
عمود الحوامده	مروان الحمود	احمد عبدالكريم الطراونه	احمد الشويكي	غالب بركات

وزير العمل	وزير الاشياء والتعمير ووزير دولة للشؤون الخارجية	وزير الزراعة والتموين	وزير الصناعة والتجارة
عصام العجلوني	حسن ابراهيم	صلاح جمعه	رجائي المعشر

وزير المواصلات	وزير الداخلية	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الاوقاف والشؤون والمقنسات الاسلامية
عبدالرووف الروايده	سليمان عرار	مروان القاسم	كامل الشريف

هكذا سن العمل

نحس الحسين لله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٦/١١/١٠

نصادق بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :

قانون مؤقت رقم (٦٢) لسنة ١٩٧٦

قانون معدل لقانون مؤسسة الاسكان

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون مؤسسة الاسكان لسنة ١٩٧٦) ويقرأ مع القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي ومائراً عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٥) من القانون الاصلي باضافة الفقرة (ج) التالية الى آخرها :-

ج - تحدد مكافآت رئيس واعضاء المجلس بقرار من مجلس الوزراء .

١٩٧٦/١١/١٠

الحسين بن طلال

وزير المالية ووزير النقل بالوكالة سالم مساعده	وزير الصحة محمد البشير	وزير الثقافة والاعلام عدنان ابو عوده	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع مضر بلدان
وزير الشؤون البلدية والقروية مروان الحمود	وزير المعدل احمد عبدالكريم الطراونة	وزير الاشغال العامة احمد الشويكي	وزير السياحة والآثار غالب بركات
وزير العمل عصام المجاري	وزير الانشاء والتعمير ووزير دولة للشؤون الخارجية حسن ابراهيم	وزير الزراعة والتموين صلاح جمعه	وزير الصناعة والتجارة رجائي المعشر
وزير المواصلات عبد الرؤوف الروابدة	وزير الداخلية سليمان عرار	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير التربية والتعليم بالوكالة مروان القاسم	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية كامل الشريف

نحس الحسين لله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٦/١٠/٢٧

نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (١٠٤) لسنة ١٩٧٦

نظام معدل لنظام السلك الدبلوماسي

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام السلك الدبلوماسي لسنة ١٩٧٦) ويقرأ مع النظام رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٤٢) من النظام الاصلي بالغاء نص الفقرة (ج) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :

ج - يجوز منح المستخدم المحلي زيادة سنوية او تعديل راتبه بموافقة الوزير او من ينيبه بتناسب من رئيس البعثة .

١٩٧٦/١٠/٢٧

الحسين بن طلال

وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير المالية سالم مساعده	وزير الصحة محمد البشير	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع بالوكالة وزير الثقافة والاعلام عدنان ابو عوده
وزير النقل عمود الحمادة	وزير الشؤون البلدية والقروية مروان الحمود	وزير المعدل احمد عبدالكريم الطراونة	وزير الاشغال العامة احمد الشويكي
وزير العمل عصام المجاري	وزير الانشاء والتعمير ووزير دولة للشؤون الخارجية حسن ابراهيم	وزير الزراعة والتموين صلاح جمعه	وزير الصناعة والتجارة رجائي المعشر
وزير المواصلات عبد الرؤوف الروابدة	وزير الداخلية سليمان عرار	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير التربية والتعليم بالوكالة مروان القاسم	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية كامل الشريف

هكذا من العمل